مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة
العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٠ – المجلد الرابع

نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة الأصول على الربحية: دراسة تطبيقية

أ.م.د/سيد عبد الفتاح سيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

ملخص البحث

الهدف: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر.

التصميم / المنهجية: يستخدم الباحث بيانات ربع سنوية لعدد ٢٥ بنكًا تجاريًا يعمل فى مصر خلال تسع سنوات من ٢٠١١: ٢٠١٩. وسيتم تحليل هذه البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression.

النتائج: توصل الباحث إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على مؤشرات ربحية (معدل العائد على متوسط الأصول؛ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية؛ صافى هامش العائد) البنوك التجارية العاملة فى مصر.

التوصيات: يوصى الباحث بضرورة قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتوفير إرشادات محاسبية بشأن القياس المحاسبي لجودة الأصول؛ ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة فى مصر بتطبيق IFRS 9 فيما يتعلق بتقدير مخصصات القروض، واحتسابها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: جودة الأصول، الربحية، القروض غير المنتظمة، مخصصات القروض.

E.mail: sayedphd2008@hotmail.com

A Proposed Accounting Model for Measuring the Impact of Asset Quality on Profitability: An Applied Study

Abstract

Objective: This research aims to study, analyze, test and suggest an accounting model to measure the impact of asset quality on the profitability of commercial banks working in Egypt.

Design/Methodology: The researcher uses quarterly data for 25 commercial banks working in Egypt during nine years from 2011to 2019, and these data are analyzed and statistical tests are performed using the Multiple Linear Regression.

Results: The researcher found a significant impact of asset quality on profitability indicators (Return on Average Assets, Return on Average Equity and Net Interest Margin) of commercial banks working in Egypt.

Recommendations: The researcher recommends that it is necessary for the International Accounting Standards Board (IASB) to provide an accounting guidance for asset quality measurement; and the need for commercial banks working in Egypt to apply (IFRS 9) with regard to estimating loan provisions and calculating them on the basis of expected credit losses.

Keywords: Asset Quality, profitability, Non-performing Loans, Loan Provisions.

١- الإطار العام للبحث

١-١ مقدمة

تعتبر جودة الأصول هى الجزء الحاسم لضمان كفاءة وفعالية نشاط البنك والذى يساعده على إلى تحقيق الإيرادات والأرباح. فحيازة البنك لأصول جيدة يضمن له تحقيق دخل أكبر، وسيولة أكبر، وكفاءة تشغيل أعلى. كما يعتبر الحفاظ على جودة الأصول والكفاءة والربحية شرطًا مهمًا لبقاء واستمرار وتطور البنوك (Yeltulme et al.,2017,p.2)

إذ تمثل جودة الأصول أحد جوانب إدارة البنك التي تنطوي على تقييم أصول البنك من أجل تسهيل قياس مستوى وحجم مخاطر الائتمان المرتبطة بتشغيله. وتقاس جودة الأصول فى البنوك التجارية طبقاً لعدة مقاييس، هى: نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض؛ نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (Akani & Vivian,2018,pp.6:7) ؛ فضلًا عن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية١٢/٢٠١٩، ص ٤٢).

وتتمحور مقاييس جودة الأصول فى البنوك التجارية حول القروض. إذ تشكل القروض تشكل فئة الأصول الرئيسية التي تولد البنوك من خلالها الجزء الأكبر من دخلها وتمثل فى نفس الوقت أكبر المخاطر بالنسبة لها، حيث ان زيادة معدل عدم سداد القروض غير المنتظمة Non- performing Loans وفوائدها عند استحقاقها يعتبر أمرًا بالغ الخطورة نظرًا للتأثير الضار الذي تحدثه على إيرادات البنك وأرباحه (Yeltulme et al.,2017,p.2).

وتعتبر القروض غير المنتظمة قروضًا لا يقوم المقترض بسدادها وفقًا للالتزامات التعاقدية خلال أكثر من ٩٠ يوم (Bholat et al.,2016,p.23). وتؤثر القروض غير المنتظمة سلباً على الإنتاجية والمصروفات. فمن حيث الإنتاجية، فإن زيادة معدلات القروض غير المنتظمة يمثل عائقًا فى تدبير موارد مالية جديدة، وتقديم قروض جديدة مما يؤثر سلبًا على توازن الإنتاجية وتحقيق الربحية. كما تزيد المصروفات الادارية والقانونية اللازمة لمتابعة القروض غير المنتظمة بما يؤدى إلى تخفيض الربحية (Yurttadur et al.,2019,p.769). كما أن زيادة نسبة القروض غير المنتظمة تتطلب قيام البنوك بالاحتفاظ بمخصصات قروض Loan Provisions أكبر مما يؤدى إلى تخفيض موارد رأس المال المتاحة للإقراض وتخفيض ربحيتها (Piatti & Cincinelli,2019,p.190)

كذلك فإن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء تؤثر بصورة ايجابية على الربحية حيث أن زيادة هذه النسبة من شأنها زيادة ربحية البنوك، ولكن فى نفس الوقت فإن زيادة هذه النسبة قد تزيد من مخاطر عدم السداد وذلك لان مخاطر عدم السداد تزيد بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة بالقروض الممنوحة لباقي عملاء البنوك أو القطاع العام وهذا من شأنه أن يكون له تأثير سلبى على الربحية (Tumwine et al.,2018,p.278)

ورغم أهمية قياس أثر جودة الأصول فى البنوك التجارية باستخدام النسب الثلاثة والمتمثلة فى نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء على الربحية، إلا أنه لا يوجد نموذج محاسبي متكامل – فى حدود علم الباحث– لقياس هذا الأثر، مما يتطلب اجراء البحوث المحاسبية فى هذا المجال.

١-٢ مشكلة البحث

يشمل القطاع المصرفي المصري على ٣٨ بنكاً مرخصًا بإجمالي أصول تصل إلى ٥ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (البنك المركزي المصري تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٨،ص ١٤)، ويعتبر هذا الكم الهائل من الأصول يعتبر المصدر الحيوي الرئيسي للنمو والاستمرار وتحقيق الربحية من خلال الاقراض للعملاء. كما يقاس نجاح البنك مثل باقي منشآت الأعمال الأخرى غالبًا على أساس الربح وجودة الأصول (Do et al.,2020,p.373).

وغالبًا ما تأتى الربحية على رأس أولويات العمليات المصرفية على مر السنين. فالبنوك التجارية تعظم عوائدها عن طريق زيادة الفوائد التى يحملها البنك للمقترضين وتقديم فوائد أقل للمودعين (Do et al.,2020,p.373). ورغم وجود العديد من المقاييس التى يمكن استخدامها فى قياس ربحية البنوك، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن أكثر ثلاثة مقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الربحية بواسطة البنوك التجارية العاملة فى مصر هى العائد على متوسط الأصول، والعائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية١٢/٢٠١٩، ص ٤٢).

ولجودة الأصول تأثير كبير على ربحية البنك. فكلما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لدى البنك أدى ذلك إلى تدهور ربحيته. كما يتطلب ذلك زيادة فى نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة وهو ما يؤدى إلى تعطيل جزء من الموارد المالية للبنك، ويؤدى لمزيد من التأثير السلبى على الربحية (Mehta & Bhavani,2017,p.81). كما أن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء قد تؤثر تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا على الربحية. فجودة الأصول إذ تعتبر محركًا قويًا للربحية على المدى الزمنى القصير والمتوسط والطويل، حيث أن مستويات جودة الأصول الضعيفة تؤثر بشكل سلبيًا كبير على الربحية (Psaila et al., 2019, p.169).

الا أن غياب معايير التقارير المالية فى مجال القياس المحاسبي لجودة الأصول، وتصنيف القروض، وتقدير مخصصات القروض قد يؤدى إلى تراكم القروض غير المنتظمة، وعدم تقدير مخصصات قروض كافية لمواجهة الخسائر الناتجة عن القروض غير المنتظمة وهو ما سيؤثر بالسلب على ربحية البنوك (Bholat et al.,2016,p.35). وقد كان لهذا الغياب أثر قوى على الاختلاف بين الباحثين فى تحديد وقياس مؤشرات الربحية التى تتأثر بجودة الأصول، إذ يرى Adebisi & Matthew (2015) أنه لا يوجد أثر لجودة الأصول على معدل العائد على الأصول بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية. بينما يرى Salike et al. (2017) أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول. ويرى Kadioglu et al. (2017) أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما يرى(2017) Mehta & Bhavani أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ صافى هامش العائد، فى حين يرى Johnson (2018) أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على صافى هامش العائد.

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث فى عدم وجود نموذج محاسبي متكامل حتى الان – فى حدود علم الباحث– لقياس أثر جودة الأصول (بمقاييسها الثلاثة وهى نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على مؤشرات ربحية (معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد) البنوك التجارية العاملة فى مصر.

مما سبق، يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر جودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر؟. وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر جودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر؟.
- ما هو أثر جودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر؟.
- ما هو أثر جودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر؟.

١-٣ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

توصل Kasavica & Jović (2015) من خلال دراستهما للبنوك التجارية العاملة فى صربيا خلال الفترة من ٢٠١١: ٢٠١٤ إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على ربحية هذه البنوك.

كما توصل Swamy (2015) من خلال دراسته لبعض البنوك فى الاقتصاديات الناشئة خلال الفترة من ١٩٩٧: ٢٠٠٩ إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على الربحية مقاسة بالعائد على الأصول (ROA) ، حيث أن زيادة مستوى جودة الأصول يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك.

وتوصل Adebisi & Matthew (2015) من خلال دراستهما التى تمت على البنوك النيجيرية خلال الفترة من ٢٠٠٦: ٢٠١٢ إلى أنه لا يوجد أثر للقروض غير المنتظمة (NPL) على معدل العائد على الأصول (ROA) فى البنوك النيجيرية، الا أن هناك أثرًا ذو دلالة احصائية للقروض غير المنتظمة (NPL) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فى البنوك النيجيرية.

وتوصل Bholat et al.(2016) من خلال دراستهم على البنوك فى مجموعة العشرين G20 countries خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ إلى أن غياب المعايير الدولية للتقرير المالى فيما يتعلق بتصنيف القروض وتقدير مخصصات القروض قد يؤدى إلى عدم تقدير مخصصات قروض

كافية لمواجهة الخسائر الناتجة عن القروض غير المنتظمة، وهو ما سيؤثر بالسلب على ربحية البنوك.

وتوصل Laryea et al. (2016) من خلال دراستهم لعينة من ٢٢ بنك فى غانا خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ إلى وجود أثر سلبى للقروض غير المنتظمة على الربحية.

بينما توصل Ugoani (2016) من خلال دراسة التى تمت على ٣ بنوك تنمية نيجيرية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤ إلى أن زيادة محفظة القروض غير المنتظمة كانت لها تأثير سلبى على ربحية البنك.

وتوصل Kadioglu et al. (2017) من خلال دراستهم التى تمت على ٥٥ مصرفاً في تركيا خلال الفترة من الربع الأول من ٢٠٠٥ إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٦ إلى وجود أثر لجودة الأصول على الربحية. إذ يوجد تأثير سلبى لكل من القروض غير المنتظمة ومخصصات القروض غير المنتظمة على الربحية، حيث أن زيادة كل من حجم القروض غير المنتظمة، ومخصصات القروض غير المنتظمة يؤدى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول والعكس صحيح.

كما توصل Salike et al. (2017) من خلال دراستهم التى تمت ٩٤٧ بنكا من ١٢ دولة أسيوية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٥ إلى أن الأصول غير الجيدة أو الرديئة (Poor Asset) لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك مقاسة بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

وتوصل Ahamed (2017) من خلال دراسته التى تمت على البنوك التجارية فى الهند خلال الفترة من ١٩٩٨إلى ٢٠١٤ إلى أن جودة الأصول كان لها تأثير كبير على ربحية البنوك الهندية. كما ان التنويع فى مصادر الدخل فى البنوك التجارية الهندية لزيادة الربحية يكون ذا فائدة أكثر للبنوك ذات جودة الأصول المنخفضة مقارنة بالبنوك التي لديها مستوى جودة أصول أعلى.

كذلك توصل Mehta & Bhavani (2017) من خلال دراستهما التى تمت على عينة من ١٩ بنكًا محليًا إماراتيًا خلا الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣ إلى أن جودة الأصول تعد من أهم المتغيرات الخاصة بالبنك والتى لها تأثير إيجابي على مؤشرات الربحية، سواء كان معدل العائد على الأصول، أو معدل العائد على حقوق الملكية، أو صافى هامش العائد.

وتوصل Yeltulme et al, (2017) من خلال دراستهم التى أجريت على بنوك عالمية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ إلى أن القروض غير المنتظمة لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك العالمية في الأجلين القصير والطويل.

وتوصل Akter & Roy (2017) من خلال دراستهما التي تمت على ٣٠ بنك فى بورصة دكا ببنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ إلى أن إجمالي القروض غير المنتظمة تعتبر أحد أهم العوامل الرئيسية التى تؤثر على ربحية البنوك التجارية المدرجة فى بورصة دكا ببنجلاديش.

كما توصل Islam et al. (2017) من خلال دراستهم لعينه من ١١ بنكًا من البنوك التجارية في بنجلاديش لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على الربحية. فكلما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض كلما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية.

وتوصل Tumwine et al. (2018) من خلال دراستهم لعينه من ٢٤ بنكًا فى أوغندا خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦ إلى أن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص كان لها تأثير إيجابي على صافى هامش العائد.

كما توصل Kingu et al.(2018) فى دراستهم لعينة مكونة من ١٦ بنكًا تجاريًا في تنزانيا خلال الفترة من ٢٠٠٧إلى ٢٠١٥ إلى وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي القروض غير المنتظمة والربحية. فكلما ارتفع مستوى القروض غير المنتظمة كلما انخفض معدل العائد على الأصول.

وتوصل Baasi (2018) من دراسته التي تم إجراؤها على أربعة من البنوك الكبرى المدرجة في بورصة غانا خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ إلى أن زيادة مستويات القروض غير المنتظمة تؤثر على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

وتوصل Bouzgarrou et al.,(2018) من خلال دراستهم التي تمت على عينة من ١٧٠ بنكاً من البنوك المحلية والأجنبية العاملة فى السوق الفرنسي قبل وأثناء الأزمة المالية خلال الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠١٢ إلى أن الربحية مقاسة بكل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد

على حقوق الملكية، و صافى هامش العائد تتأثر بجودة الأصول وعلى الاخص بنسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص.

وتوصل Johnson (2018) من خلال دراسته لعينة من ١٠ بنوك منها سته بنوك أجنبية وأربعة بنوك محلية عاملة فى غانا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ إلى أنه يوجد أثر سلبى للقروض غير المنتظمة على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الأصول فى البنوك المحلية؛ كما يوجد أثر سلبى ضعيف بالنسبة للبنوك الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك يوجد أثر سلبى كبير للقروض غير المنتظمة على صافى هامش العائد لفئتي ملكية البنوك.

كما توصل Piatti & Cincinelli (2019) من خلال دراستهما التي تم اجراؤها على عينة مكونه من ٢٩٨ بنكًا إيطاليًا إلى أن نسبة القروض غير المنتظمة المرتفعة تتطلب مخصصات قروض أكبر مما يقلل من موارد رأس المال المتاحة للإقراض وربحية البنوك.

وتوصل Yurttadur et al.(2019) إلى وجود أثر سلبى ذو دلالة معنوية لمعدلات القروض غير المنتظمة المرتفعة فى بعض البنوك التركية على ربحيتها.

وتوصل Psaila et al. (2019) من خلال دراستهم للتقارير المالية السنوية لـ ٣٥ بنكًا من البنوك التجارية المدرجة في منطقة الأورو–متوسطية خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ إلى وجود أثر سلبي للقروض غير المنتظمة على معدل العائد على الأصول.

كذلك توصل Do et al. (2020) من خلال دراستهم التي تم اجراؤها على ١٥ بنكاً من البنوك التجارية الفيتنامية خلال الفترة من ٢٠٠٨: ٢٠١٧ إلى أن القروض غير المنتظمة كان لها أثر سلبي ذو دلالة معنوية على ربحية البنوك الفيتنامية.

يستنتج الباحث من تحليل هذه الدراسات ما يلى:

- تنامى الاهتمام فى السنوات الأخيرة بدراسة وتحليل واختبار أثر جودة الأصول على مؤشرات الربحية مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية وصافى هامش العائد.
- يواجه القياس المحاسبي لجودة الأصول العديد من المشاكل المحاسبية الناشئة عن عدم وجود معايير للتقارير المالية توفر إرشادات محاسبية لقياس مستوى جودة الأصول، وتصنيف القروض، وتقدير مخصصات القروض لمواجهه مخاطر القروض غير المنتظمة المتوقعة.

- يوجد اتفاق بين معظم الدارسات السابقة على وجود أثر لبعض مقاييس جودة الأصول على بعض مؤشرات ربحية البنوك.
- يوجد اختلاف بين الدارسات السابقة فى قياس جودة الأصول ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- يرى كل من Kingu et al. (2018) Akter & Roy (2017)., Ugoani (2016) Do et al.(2020) ,. Psaila et al. (2019)., Johnson (2018) , Baasi (2018)., أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض هى أفضل مقياس لجودة الأصول.
- ويرى كل من Tumwine et al.(2018) Bouzgarrou et al. (2018) أن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء هي أفضل مقياس لجودة الأصول.
- بينما يرى Bhavani (2019) Piatti & Cincinelli (2019) Bouzgarrou et al.(2018) Kadioglu et al (2017) .Bholat et al.(2016) Mehta& أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى القرض ونسبة مخصصات القروض غير المنتظمة إلى القروض هما أفضل نسبتين لقياس جودة الأصول.
- بينما **يرى الباحث** أنه يجب قياس جودة الأصول بالاعتماد على ثلاث نسب رئيسية هى: نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء.

- يوجد اختلاف بين الدارسات السابقة فى تحديد مؤشرات الربحية التى تتأثر بجودة الأصول. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- فيرى كل من Kingu et al.(2018)., Swamy (2015) أن معدل العائد على الأصول هو مؤشر الربحية الذى يتأثر بجودة الأصول.
- ويرى Salike et al. (2017) أن معدل العائد على متوسط الأصول هو مؤشر الربحية الذى يتأثر بجودة الأصول.
- ويرى Islam et al. (2017).,Adebisi et al. (2015) Baasi (2018) أن معدل العائد على حقوق الملكية هو مؤشر الربحية الذى يتأثر بجودة الأصول.
- ويرى Johnson (2018) أن صافى هامش العائد هو مؤشر للربحية الذى يتأثر بجودة الأصول.

- بينما يرى Kadioglu et al (2017) أن كلًا من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية هما مؤشري الربحية اللذين يتأثرا بجودة الأصول.
- بينما يرى Mehta & Bhavani (2017)., Bouzgarrou et al.,(2018). أن كلًا من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وصافى هامش العائد يمثلون مؤشرات الربحية اللذين يتأثروا بجودة الأصول.
- **ويرى الباحث** أنه ينبغى اختبار أثر جودة الأصول على كل من مؤشرات الربحية المستخدمة من قبل البنوك التجارية العاملة فى مصر وهى: معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد.

- استخلاص الفجوة البحثية المتمثلة في عدم قيام الدراسات السابقة بصياغة نموذج محاسبي متكامل لقياس أثر جودة الأصول (بمقاييسها الثلاثة وهى نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على مؤشرات الربحية (معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد)

ومن عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن أن يشتق الباحث الفرض الرئيسي للبحث وهو:

H0-1 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر.

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الآتية:

H0-1a لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

H0-1b لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

H0-1c لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث:

- تقدم دراسة الباحث نظرة شمولية لقياس جودة الأصول عن طريق قياسها بالاعتماد على كل من نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء.
- تقدم دراسة الباحث نظرة عملية واقعية عن طريق دراسة وتحليل واختبار أثر جودة الأصول على مؤشرات الربحية الثلاثة وهى: معدل العائد على متوسط الأصول؛ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية؛ صافى هامش العائد وهى ذات المؤشرات المستخدمة والمطبقة من قبل البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- اختلاف بيئة التطبيق حيث قامت الدراسات السابقة بالتطبيق فى بيئات مختلفة عن البيئة المصرية، بينما تقوم دراسة الباحث بالتطبيق فى البيئة المصرية– والتى تختلف عن غيرها من بيئات التطبيق– وبالتحديد على البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- اهتم معظم الدراسات السابقة – فى حدود علم الباحث – بدراسة أثر بعض مقاييس جودة الأصول على بعض مؤشرات الربحية بينما تقوم دراسة الباحث باقتراح نموذج محاسبي متكامل لقياس أثر جودة الأصول بمقياسها الثلاثة السابق ذكرها على مؤشرات ربحية (معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد) البنوك التجارية العاملة فى مصر.

١ – ٤ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر جودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر. وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر جودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر جودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس جودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

١-٥ أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فى كل من:

١-٥-١ الأهمية العلمية للبحث

- تناول هذا البحث لمتغيرين فى غاية الأهمية وهما جودة الأصول والربحية وهما من أهم شروط بقاء واستمرار البنوك ودعم مركزها التنافسي.
- مسايرة جهود البحث العلمي في مجال دراسة أحد أهم وأحدث الموضوعات المحاسبية وهو أثر جودة الأصول على الربحية.
- حث البنوك التجارية العاملة فى مصر على زيادة جودة أصولها لتعظيم ربحيتها.
- تقديم هذا البحث فى ظل تزايد اهتمام البنوك بدراسة أثر جودة الأصول على الربحية.
- تقديم هذا البحث في ظل ندرة البحوث والدراسات المحاسبية العربية – فى حدود علم الباحث– فى مجال دراسة أثر جودة الأصول على الربحية.

١-٥-٢ الأهمية العملية للبحث

- تعزيز قدرات المحاسبين فى مجال قياس أثر جودة الأصول على كل من معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد.
- مساعدة إدارة البنوك التجارية العاملة فى مصر على تطبيق القياس المحاسبي لجودة الأصول بكافه مقاييسها.
- مساعدة المحاسبين على تطبيق أساليب التحوط ضد مخاطر القروض غير المنتظمة؛ تقدير مخصصات القروض الكافية لمواجهة أي خسائر متوقعة من القروض غير المنتظمة.
- اقتراح نموذج محاسبي تطبيقي لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر.

١-٦ حدود البحث

- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على التطبيق على ٢٥ بنكًا تجاريًا يعمل فى مصر، وذلك بعد استبعاد البنوك غير المسجلة لدى البنك المركزي المصري، والبنوك المتخصصة، والبنوك الاسلامية، وفروع لبنوك أجنبية.
- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة التطبيقية على التطبيق خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩.

١-٧ منهج البحث

يعتمد البحث على كل من:

- **المنهج الاستنباطي:** يعتمد عليه الباحث فى بناء وصياغة الاطار النظري للبحث، من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة، واشتقاق فروض البحث، والاطلاع على المراجع العربية والأجنبية المتاحة ذات الصلة بموضوع البحث.
- **المنهج الاستقرائي:** يستخدمه الباحث فى قياس متغيرات الدراسة، واختبار فروض البحث من أجل التوصل لنموذج محاسبي تطبيقي لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر.

١-٧-١ نموذج الدراسة

يمكن توضيح نموذج الدراسة كما بالشكل رقم (١):

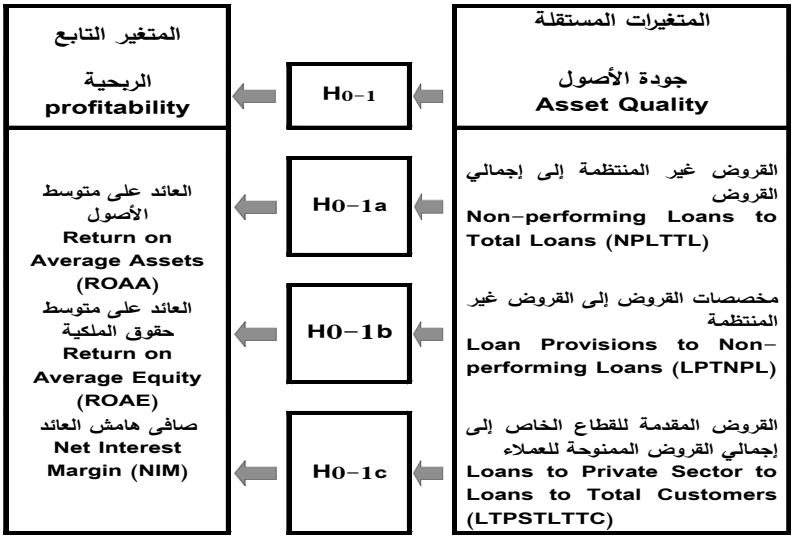

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

وقد قام الباحث بصياغة نموذج الدراسة السابق اعتمادًا على الواقع والممارسات العملية من قبل البنوك التجارية العاملة فى مصر وذلك على النحو التالي: (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١١: ٢٠١٩)

- قياس جوده أصول البنوك التجارية العاملة فى مصر طبقاً لثلاث نسب هى: نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض؛ نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة؛ نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء.
- قياس ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات للربحية: هى معدل العائد على متوسط الأصول؛ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية؛ صافى هامش العائد.

١-٧-٢ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

يمكن توضيح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها كما بالجدول رقم (١):

جدول (١) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير		طريقة القياس
المتغيرات المستقلة جودة الأصول Asset Quality	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض Non-performing Loans to Total Loans (NPLTTL)	Non-performing Loans / Total Loans
	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة Loan Provisions to Non-performing Loans (LPTNPL)	Loan Provisions / Non-performing Loans
	القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء Loans to Private Sector to Loans to Total Customers (LTPSTLTTC)	Loans to Private Sector / Total Loans to Customers
المتغير التابع الربحية profitability	العائد على متوسط الأصول Return on Average Assets (ROAA)	Net profit / Average Assets
	العائد على متوسط حقوق الملكية Return on Average Equity (ROAE)	Net profit / Average Equity
	صافى هامش العائد Net Interest Margin (NIM)	Net Interest / Average Assets which yield interests

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١١: ٢٠١٩)

٢- الاطار النظري للبحث

٢-١ أثر جودة الأصول على الربحية

تعتبر الربحية هى العين السحرية التى تعكس الصورة الكاملة للبنك، بما في ذلك جميع جوانبه العملية بأكملها. ويمكن أن تلعب الربحية دورًا مختلفًا بالنسبة لكل جزء بأي نظام فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمديرين تعتبر الربحية هى اختبار الكفاءة وقياس التحكم والاداء. أما بالنسبة إلى الدائنين فيمكن أن تكون حدود للسلامة المالية، وبالنسبة للملاك فهى تقييم يعكس استثماراتهم، واخيرًا بالنسبة للموظفين هى مصدر مكافأتهم وتشجيعهم؛ بالنسبة للعملاء هى علامة على زيادة الطلب وجودة الخدمات؛ بالنسبة للبنك فإنها تساهم كتدفق أقل تعقيداً للتمويل من أجل الاستقرار والنمو (Do et al.,2020,p.373). لذا تعتبر الربحية المقياس الأساسي الذي يعكس النجاح العام للأعمال ويظهر مدى فعالية منشأت الأعمال فى استخدام أصولها. لذا تعد جودة الأصول من أهم العوامل التى تؤثر فى ربحية البنوك (Do et al.,2020,p.374)

وتنطوي جودة الأصول بشكل عام على فحص أصول البنك وذلك لتحديد وتحليل مستوى وحجم مخاطر الائتمان المرتبطة بتشغيلها، فجودة الأصول عاملًا حساسًا للغاية يقيس السلامة المالية والتشغيلية وربحية البنوك (Abata,2014,p.39)، كما أن جودة الأصول تركز فى المقام الأول على القروض، والتى تعد الأصل الرئيسي فى البنك والذى يدر الايرادات والأرباح. وتؤثر مجموعة من العوامل على جودة محفظة القروض والتى من أهمها ما يلى:(Ihsan et al.,2016,p.282)

- فاعلية إدارة الائتمان في معالجة طلب القرض والموافقة عليه.
- التنويع الدقيق لمحفظة القروض.
- صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار والقروض.
- القدرة الفعالة لإدارة البنك على كفاءة إدارة القروض.
- التعامل الفعال مع مخاطر التركز الائتماني وذلك بمنح القروض لعدد متنوع من المقرضين.
- التخصيص المناسب لمخصصات القروض.

ويرى الباحث أنه لوضع صورة متكاملة لأثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية ينبغي دراسة وتحليل أثر جودة الأصول بمقاييسها الثلاث السابق ذكرها وهى على مؤشرات الربحية وذلك على النحو التالى:

٢-١-١ أثر نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض على الربحية

لطالما كانت الطريقة التقليدية للبنك لتحقيق الربح وتوليد أكبر قدر من الدخل التشغيلي هي الإقراض والذى أصبح هو لب صناعة العمل المصرفي . ومع ذلك فإن عملية الإقراض تتعرض للعديد من المخاطر خاصة تلك المخاطر المرتبطة بالقروض غير المنتظمة (Do et al.,2020,p.373)

إذ تعد القروض غير المنتظمة بمثابة مخاطر الائتمان التي تتحملها البنوك، والناشئة عن عدة أسباب: مثل حدوث مخاطر الخسارة، وتأجيل الدفع، وعدم سداد القروض من قبل العملاء...الخ (Yurttadur et al.,2019,p.767).

وبصفة عامة تنشأ مشكلة تفاقم القروض غير المنتظمة فى البنوك للعديد من الأسباب لعل من أهمها: (Akter & Roy, 2017, p.131)

- التوسع المفرط فى منح القروض بهدف تحقيق معدلات ربحية مرتفعة؛
- إقراض طموح بمبالغ كبيرة الحجم للتغلب على المنافسين؛
- منح قروض تتجاوز قدرة المقترضين على السداد؛
- منح القروض بدون ضمانات كافية؛
- قبول الضمانات المبالغ في قيمتها السوقية؛
- عدم وجود خطة واضحة أو دقيقة لسداد القروض؛
- وجود أشخاص غير مؤهلين مهنيا للتعامل مع حالات الإقراض؛
- منح قرض لمشروع تجاري جديد لمالك قليل الخبرة؛
- منح القروض قبل الانتهاء من التوثيق.

لذا فإن زيادة مستوى إجمالي القروض غير المنتظمة تشكل خطرا كبيرا على البنوك والقطاع المالي والاقتصاد ككل، كما أن الفشل في إدارة القروض غير المنتظمة على مدى فترة طويلة يؤثر تدريجيا على ربحية البنوك التجارية على النحو التإلى: (Kingu et al., 2018,p.72)

- لها تأثير ضار حيث انها تقلل من دخل الفوائد.
- تؤثر سلبًا على صافي ربح البنك.
- تعمل على تآكل الأرباح ورأس المال.

- تتطلب وجود مخصصات قروض ضخمة مما يقلل من موارد رأس المال المتاحة للإقراض وبالتالي يخفض من ربحية البنوك.
- تؤدى فى الغالب إلى زيادة الديون المعدومة مما يخفض من ربحية البنوك.

ويتفق الباحث مع Adebisi & Matthew (2015,pp.6: 7) فى أنه يمكن السيطرة على القروض غير المنتظمة لتحسين ربحية البنوك عن طريق اتخاذ الخطوات التالية:

- عدم منح القروض بدون تحليل ائتماني مناسب؛ مع طلب ضمانات إضافية عندما تنخفض نتائج التحليل الائتماني للعميل الذى يطلب القرض.
- التأكد من أن العملاء الذين يحصلون على القروض يحتفظون بسجلات محاسبية منتظمة تمكن من مراقبة تقدم أعمال العميل مقارنة بما هو متوقع. كما تساعد هذه السجلات البنوك على معرفة متى سيتوقف نشاط العميل من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان.
- المتابعة المستمرة للقروض ومراجعتها بشكل منتظم.
- وضع سقف لبعض أنواع القروض بحيث لا يمكن تجاوز هذا السقف من قبل مسئولي الائتمان.
- وجود منصات إلكترونية متكاملة للتحقق من سمعة العملاء الذين يطلبون القروض لضمان تأكد البنوك مما إذا كان أحد الأصول قد استخدم كضمان من قبل العميل لإقتراض الأموال من مصادر أخرى.
- وضع عقوبات صارمة على التخلف عن سداد القرض المصرفي الذي يؤدي في الغالب إلى القروض غير المنتظمة.
- وضع البنوك المركزية لشكل من أشكال العقوبة على البنوك التى لديها مستويات قروض غير منتظمة ضخمة، ومكافأة للبنوك التى لديها مستويات قروض غير منتظمة صغيرة.

ويوجد اختلاف بين الباحثين فى قياس أثر القروض غير المنتظمة على مؤشرات الربحية ، ويمكن تتبع ذلك على النحو التإلى:

يرى Salike et al. (2017) أن العائد على متوسط الأصول Return on Average Assets (ROAA) هو افضل مؤشر لقياس أثر القروض غير المنتظمة على الربحية وذلك من خلال المعادلة التالية: (Salike et al., 2017,P.222)

$$\hat{y}\ (\mathbf{ROAA}) = a + \beta_1 X_{sit} + \ldots\ldots + {}_{y1}D + \epsilon_{it-1}$$

حيث: (ROAA) هو العائد على متوسط الأصول، X المتغير المستقل الرئيسي وهو نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، i الوحدة، t الوقت، D متغير وهمى يأخذ قيمة 1 إذا كانت البنوك تعمل في اقتصاديات غير متقدمة ، 0 بخلاف ذلك.

ويرى Kingu et al (2018) أن العائد على الأصول Return on Assets (ROA) هو افضل مؤشر لقياس أثر القروض غير المنتظمة على الربحية وذلك من خلال المعادلة التالية: (Kingu et al., 2018,p.74)

$$\mathbf{ROA = \alpha + \beta_1 NPL + \gamma_2 LQDT + \gamma_3\ SLVT + \gamma_4 GDPGR + e}$$

حيث: α الثابت، β معامل المتغير المستقل، γ معاملات المتغيرات الأخرى بالنموذج، (ROA) هو العائد على الأصول، (NPL) Non-Performing Loan to Loans القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض،(LQDT) Loan to Deposit Ratio نسبة القروض إلى الودائع، (SLVT) Shareholders Funds/Total Assets أموال المساهمين/ إجمالي الأصول، (GDPGR) GDP growth rate معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي (متغير رقابى)، (e) random error term الخطأ العشوائي.

كما يرى Psaila et al. (2019) أن العائد على الأصول (ROA) هو افضل مؤشر لقياس أثر القروض غير المنتظمة على الربحية وذلك من خلال المعادلة التالية: (Psaila et al., 2019, pp.179:180)

$$\mathbf{ROA_{it} = \alpha + \beta_1 NPL_{it} + \gamma_2 LQDT_{it} + \gamma_3\ SLVT_{it} + \gamma 4 GDPGR_{it} + Q_T + e}$$

حيث: α الثابت، β معامل المتغير المستقل، γ معاملات المتغيرات الأخرى بالنموذج، (ROA) العائد على الأصول، i bank البنك، t time الوقت، (NPL) القروض غير المنتظمة إلى القروض، (LQDT) Loan to Deposit Ratio نسبة القروض إلى الودائع، (SLVT) أموال المساهمين/ إجمالي الأصول، (GDPGR) معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي (متغير رقابى)، (Q) captures bank-specific fixed effects الاثار الثابتة الخاصة بالبنك، e الخطأ العشوائي.

ويرى Akter & Roy (2017) أن صافى هامش العائد Net Interest Margin (NIM) هو افضل مؤشر لقياس أثر القروض غير المنتظمة على الربحية وذلك من خلال المعادلة التالية: (Akter & Roy 2017,p.129)

$$\hat{y}\ (NIM) = a + \beta 1 Ke + \beta 2 Ki + \beta 3 kj + \beta 4 km + \epsilon$$

حيث: (NIM) صافى هامش العائد (المتغير التابع)، β_1 هو معامل هامش العائد، β_2 هو معامل نسبة القرض للودائع، β_3 هو معامل نسبة الديون المعدومة و β_4 هي معامل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القرض و ϵ هو الخطأ الذي يفسر التباين فى المتغير التابع، والذى لا يمكن تفسيره بالتأثير الخطي للمتغيرات المستقلة.

ويرى الباحث أنه رغم اهتمام العديد من الباحثين بقياس أثر نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض على الربحية، إلا أن هذا القياس يتسم بأنه قياس جزئي غير متكامل حيث:

- انصب اهتمام هؤلاء الباحثين على قياس أثر نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض فقط على الربحية دون التطرق لدمج أثر كل من نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء على الربحية. ولا شك أن عدم تضمين قياس هذا الأثر للنسبتين الأخيرتين يجعل هذا القياس يتسم بأنه قياس غير متكامل مما قد يخفض من فعاليته وموثوقيته.
- انصب اهتمام هؤلاء الباحثين على قياس أثر القروض غير المنتظمة على أحد مؤشرات الربحية فقط دون التطرق لقياس هذا الأثر على كافة مؤشرات الربحية، وهو ما قد يؤثر على وضع صورة متكاملة لاتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بمدى تأثر كافة مؤشرات الربحية بنسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

٢-١-٢ أثر نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة على الربحية

تعتبر نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة متغيرًا مستقلًا للمتغير التابع الربحية، حيث توجد علاقة عكسية بين نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض والربحية، فكلما زادت هذه النسبة كلما انخفضت الربحية، والعكس صحيح (Kadioglu et al.,2017,p.65)

وتعد نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة مؤشرًا لجودة الأصول المولدة للعائد، حيث تضطر البنوك التى تتراكم بها قروض غير منتظمة إلى زيادة حجم مخصصات

القروض لمواجهة احتمالات عدم السداد والذى يؤثر بدورة بالسلب على ربحيتها (Bouzgarrou et al.,2018,p.29)

لذا فإن احتساب نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة يساعد على: (Ahamed,2017,p.5)

- التحكم فى مخاطر الائتمان للبنوك.
- قياس جودة الأصول المصرفية.
- قياس جودة القروض الممنوحة للعملاء.
- يعكس تقييم البنوك لجودة قروضها.
- تعظيم الربحية.

ويتفق الباحث مع (Bholat et al.,2016,p.38) فى إن عدم أخذ المعايير الدولية للتقرير المالى على عاتقها تقدير مخصصات القروض غير المنتظمة قد أسفر عن قيام بعض البنوك بتبني نماذج خسائر قد تؤدى إلى تقدير مخصصات غير كافية لمواجهه الخسائر المتوقعة من القروض غير المنتظمة. لذا **يرى الباحث** أن تطبيق المعيار (IFRS 9,2014) سوف يساعد على التعرف على الخسائر الائتمانية من أصل مالي (القروض) في تاريخ القياس الأولى، وتغطية هذه الخسارة المتوقعة فى المستقبل ومن ثم زيادة مخصصات القروض. وتأكيدًا لهذا صدرت التعليمات الرقابية من البنك المركزي المصري بتطبيق المعيار (IFRS 9) بدءًا من يناير ٢٠١٩ لزيادة درجة التحوط ضد مخاطر القروض غير المنتظمة من خلال زيادة تقدير مخصصات القروض، حيث سيتم احتسابها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تأخذ فى الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والنظرة المستقبلية بدلًا من الاعتماد على معدلات الاخفاق التاريخي (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٨ ، ص ١٦)

ويرى Kadioglu et al.(2017) أنه يجب دمج نسبة مخصصات القروض غير المنتظمة إلى القروض غير المنتظمة مع نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لقياس أثر جودة القروض على الربحية، وذلك كما توضحه المعادلتين التاليتين: (Kadioglu et al.,2017,p.64)

$$ROA_{i,}=\alpha+\beta_1 TK2TA_{i,t}+\beta_2 PRO2L_{i,t}+\beta_3 EQ2TA_{i,t}+\varepsilon i_{,t} \quad (1)$$

$$ROE_{i,}=\alpha+\beta_1 TK2TA_{i,t}+\beta_2 PRO2L_{i,t}+\beta_3 EQ2TA_{i,t}+\varepsilon i_{,t} \quad (2)$$

حيث: (ROA) العائد على الأصول، (ROE) العائد على حقوق الملكية،α الثابت، β معاملات المتغيرات المستقلة، I البنك، t السنه، $(TK2TA)$ نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، $(PRO2L)$ نسبة مخصصات القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، $(EQ2TA)$ نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، ε الخطأ العشوائي.

ويرى الباحث أن طريقة القياس السابقة تتسم بما يلى:

- العديد من المزايا والتي من أهمها: تضمين طريقة القياس السابقة لكل من نسبة مخصصات القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ونسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض فى معادلة واحدة لقياس أثرهما كمتغيرين مستقلين على الربحية كمتغير تابع؛ فضلًا عن تناولهما لأثر جودة الأصول على مؤشرين من أهم مؤشرات الربحية وهما معدل العائد على الأصول؛ معدل العائد على حقوق الملكية.
- بعض الانتقادات والتى من أهمها: عدم تضمين طريقة القياس السابقة لنسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء عند قياس أثر جودة الأصول على الربحية، وعدم تضمين الطريفة السابقة لأحد أهم مؤشرات الربحية فى البنوك وهو صافى هامش العائد عند قياس تأثر الربحية بجودة الأصول. ولا شك أن عدم قياس أثر جودة الأصول على صافى هامش العائد سوف يعوق اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بعمليات التشغيل.

٢-١-٣ أثر نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء على الربحية

تعد نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء مقياسًا لجودة الأصول. كما تقيس هذه النسبة الائتمان المقدم من البنك فيما يتعلق بالمصدر الرئيسي للتمويل ومنح القروض .(Bouzgarrou et al.,2018,p.29).

كما أن تحول البنوك فى قياس أرباحها من القروض من الطرق التقليدية لتقييم فعالية العائد من المنتجات والخدمات إلى طرق السوق الحديثة قد أضفى مزيدًا من الاهتمام تجاه ضرورة دراسة نوعية القروض المقدمة للعملاء خاصة القروض المقدمة للقطاع الخاص، وقياس أثر نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء على ربحية البنك .(Kaczmarczy,2019,p.10)

وتؤثر نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء على الربحية بصورة ايجابية وخاصة على صافى هامش العائد. إذ تحقق هذه النوعية من القروض تحقق عائد أكبر بشكل عام مقارنه بغيرها من الأصول الأخرى (Kerbl & Sigmund,2017,p.18). إلا انه رغم هذا التأثير الإيجابي فإن زيادة نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء قد يترتب عليها زيادة فى مخاطر الائتمان وذلك لان القروض الممنوحة للقطاع الخاص تكون عرضة للعديد من مخاطر عدم السداد مقارنة بالقروض الممنوحة للبنوك أو القطاع العام. ومن ثم فإن زيادة هذه المخاطر قد يترتب عليها انخفاض فى ربحية البنوك (Tumwine et al.,2018,p.278)

ويرى الباحث ما يلى:

- لم تنل نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء نفس القدر من الاهتمام من جانب الباحثين مقارنة بما حظيت به النسبتين الأخيرتين عند قياس جودة الأصول على الرغم من أن الواقع العملي يشير إلى احتساب هذه النسبة واعتبارها أحد أهم مقاييس جودة الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- ان عدم تضمين نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء فى نموذج محاسبي متكامل مع النسبتين الأخريين عند قياس أثر جودة الأصول على الربحية سوف يجعل قياس هذا الأثر غير متكامل، والمعلومات المالية الناتجة عنه غير كافية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

٢-٢ نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة الأصول على كل من معدل العائد على متوسط الأصول. ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وصافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر

يقوم **الباحث** فى هذا الجزء بصياغة نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة الأصول اعتمادًا على الواقع والممارسات العملية المطبقة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر والتى تقوم بقياس جوده أصولها طبقاً لثلاث نسب هى: نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء. كما تقوم بقياس ربحيتها باستخدام على ثلاثة مؤشرات للربحية:

هى معدل العائد على متوسط الأصول؛ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية؛ صافى هامش العائد (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١١: ٢٠١٩)

ويمكن للباحث صياغة النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر من خلال ثلاث معادلات هى:

$$ROAA_{i,}=\alpha+\beta_1 NPLTTL_{i,t}+\beta_2\ NPLTTL_{i,t}+\beta_3 LTPSTLTC_{i,t}+\varepsilon i_{,t} \quad (1)$$

$$ROAE_{i,}=\alpha+\beta_1 NPLTTL_{i,t}+\beta_2\ NPLTTL_{i,t}+\beta_3 LTPSTLTC_{i,t}+\varepsilon i_{,t} \quad (2)$$

$$NIM_{i,}=\alpha+\beta_1 NPLTTL_{i,t}+\beta_2\ NPLTTL_{i,t}+\beta_3 LTPSTLTC_{i,t}+\varepsilon i_{,t} \quad (3)$$

حيث: (ROAA) العائد على متوسط الأصول، (ROAE) العائد على متوسط حقوق الملكية (NIM) صافى هامش العائد ،α ثابت، β معاملات المتغيرات المستقلة، I البنك، t السنه، (NPLTTL) القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، (LPTNPL) مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة،(LTPSTLTTC) القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء، ε الخطأ العشوائي.

ويتضح من المعادلات السابقة ما يلى:

- تقيس المعادلة الأولى أثر جودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- تقيس المعادلة الثانية أثر جودة الأصول (بمقاييسها الثلاثة) على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- تقيس المعادلة الثالثة أثر جودة الأصول (بمقاييسها الثلاثة) على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

٢-٢-١ مزايا تطبيق النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر

يرى الباحث ان من أهم مزايا النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر ما يلى:

- **الشمول:** يتسم النموذج المقترح بشموليته حيث انه يقوم بقياس أثر جودة الأصول (بمقاييسها الثلاثة) على مؤشرات ربحية (معدل العائد على متوسط الأصول؛ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية؛ صافى هامش العائد) البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- **الواقعية:** يعتمد بناء هذا النموذج على الواقع والممارسات العملية المطبقة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر سواء فى قياس المتغيرات المستقلة (مقاييس جودة الأصول)، أو المتغير التابع (الربحية) .
- **امكانية التطبيق:** يمكن تطبيق النموذج المقترح لقياس أثر جودة الأصول على الربحية من جانب البنوك التجارية العاملة فى مصر نظرًا لصياغة هذا النموذج فى شكل معادلات واضحة محددة قابلة للتطبيق.
- **الدقة:** يتسم النموذج المحاسبي المقترح بالدقة فى قياس جودة الأصول؛ قياس الربحية؛ قياس أثر جودة الأصول على الربحية.
- **الفعالية:** يتسم النموذج المحاسبي المقترح بالفعالية حيث انه يتيح للبنوك التجارية العاملة فى مصر امكانية مراقبة ومتابعة قروضها سواء القروض غير المنتظمة و/أو القروض المقدمة للقطاع الخاص و/أو إجمالي القروض الممنوحة للعملاء مما يساعد على الادارة الجيدة لهذه القروض، وتخفيض مخاطر الائتمان وخاصة مخاطر عدم السداد؛ فضلًا عن مساعدة البنوك التجارية العاملة فى مصر فى تقدير مخصصات القروض اللازمة والكافية لمواجهه مخاطر القروض غير المنتظمة.
- **الكفاءة:** يتسم النموذج المحاسبي المقترح بالكفاءة حيث انه يساعد البنوك التجارية العاملة فى مصر على قياس أثر جودة الأصول على ربحيتها، مما يعطيها دافعًا قويًا للعمل الدؤوب على تحسين جودة أصولها لتعظيم ربحيتها.

٢-٢-٢ معوقات تطبيق النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر وكيفية التغلب عليها

يرى الباحث أن من أهم معوقات تطبيق النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر ما يلى:

- الحاجة لقواعد بيانات ضخمة لتطبيقه: يحتاج النموذج المحاسبي المقترح لحجم ضخم من البيانات والسلاسل الزمنية ، **ويرى الباحث** أن البنوك التجارية العاملة فى مصر لديها من الإمكانيات المالية والمادية اللازمة للتغلب على هذه المشكلة.

- عدم وجود معايير للتقارير المالية توفر إرشادات محاسبية بشان قياس مستوى جودة الأصول أو تصنيف القروض، أو تقدير مخصصات القروض الواجب الاحتفاظ بها لمواجهه مخاطر القروض غير المنتظمة. **ويرى الباحث** أن هذه هى المشكلة الأكثر تعقيدًا الا انها تعتبر مشكلة عامة سوف تواجهه أي نموذج محاسبي يتضمن قياس أثر جودة الأصول. لذا **يوصى الباحث** بضرورة قيام مجلس المعايير الدولية للتقرير المالى بتوفير إرشادات محاسبية بشأن قياس مستوى جودة الأصول، وتصنيف القروض، وكيفية تقدير مخصصات القروض الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة مخاطر القروض غير المنتظمة المتوقعة.
- صعوبة احتساب وتقدير بعض متغيرات النموذج المحاسبي المقترح خاصة فيما يتعلق بتقدير مخصصات القروض اللازمة لمواجهه مخاطر القروض غير المنتظمة. **ويرى الباحث** انه رغم صعوبة احتساب وتقدير هذه النسب الا ان تراكم الخبرات بمرور الزمن سوف يذلل تلك العقبات.
- قد تحجم بعض البنوك عن تطبيق النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على الربحية خشية أن يؤثر ذلك على مركزها التنافسي خاصة فى حالة ضعف مستوى جودة أصولها. **ويرى الباحث** أن البيئة العالمية الديناميكية التى تعمل فى ظلها البنوك سوف تدفع كافة البنوك نحو اجراء هذا القياس والإفصاح المحاسبي العادل عنه.

٣- الدراسة التطبيقية

يقوم الباحث فى هذا الجزء بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر.

٣-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى كافة البنوك العاملة فى مصر، بينما تشمل عينة الدراسة ٢٥ بنكًا تجاريًا يعمل فى مصر. وقد روعي فى اختيار بنوك العينة ما يلى:

- أن تكون بنوكًا تجارية مسجلة لدى البنك المركزي المصري وعملت فى مصر بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩.
- الا تكون مجرد فروع لبنوك أجنبية.
- الا تكون بنوكًا متخصصة أو بنوكًا إسلامية نظرًا لطبيعتها الخاصة.

٣-٢ متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فى:

- **المتغيرات المستقلة: جودة الأصول Asset Quality وتشمل:**

- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض(NPLTTL)
- مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (LPTNPL)
- القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء (LTPSTLTTC)

- **المتغير التابع: الربحية profitability ويشمل:**

- العائد على متوسط الأصول (ROAA)
- العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)
- صافى هامش العائد (NIM)

٣-٣ أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث على كل من القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك التجارية العاملة فى مصر، وتقارير الاستقرار المالي، والمجلات الاقتصادية والنشرات الإحصائية الشهرية، والسلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري فى جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية.

وسيقوم الباحث باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS, Version,24) مع الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد.

٣-٤ نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرض البحث الرئيسي وفروضه الفرعية

٣-٤-١ اختبارات التحقق من مدى صلاحية البيانات للتحليل بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد

يتطلب الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد التأكد من أن بيانات المتغيرات متصلة وتتبع التوزيع الطبيعي، وكذلك خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لهذا قام الباحث بإجراء اختبارين هما اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test و Autocorrelation وأكدت نتائجهما صلاحية تطبيق نموذج الانحدار الخطى المتعدد.

٣-٤-٢ اختبار فروض البحث

٣-٤-٢-١ اختبار الفرض الفرعي الأول

ينص الفرض الفرعي الأول على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار هذا الفرض ويمكن ايجاز أهم نتائجه كما فى الجداول التالية:

جدول (٢) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.853[a]	.727	.702	.19331	.727	28.422	3	32	.000

a. Predictors: (Constant), LTPSTLTTC, LPTNPL, NPLTTL

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

جدول (٣) ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.186	3	1.062	28.422	.000[b]
	Residual	1.196	32	.037		
	Total	4.382	35			

a. Dependent Variable: ROAA

b. Predictors: (Constant), LTPSTLTTC, LPTNPL, NPLTTL

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

جدول (٤) Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4.018-	2.800		-4.435-	.000
	NPLTTL	.047	.055	.330	3.851	.000
	LPTNPL	.080	.032	.374	3.519	.000
	LTPSTLTTC	-.038-	.013	-.993-	-3.926-	.000

a. Dependent Variable: ROAA

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

يتضح من الجداول السابقة ما يلى:

- تشير نتائج الجدول رقم (٢) إلى معنوية النموذج المقترح لقياس أثر جودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية Sig ٠,٠٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥، كما بلغ معامل الارتباط له R ٠,٨٥٣ ويشير ذلك لقوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، كما بلغ معامل التحديد له R Square ٠,٧٢٧ وهذا يوضح أن المتغيرات المستقلة وهى جودة الأصول تفسر ٧٢,٧% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- تشير نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار الخطى المتعدد إلى أن مستوى معنوية Sig بلغ ٠,٠٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، ونتيجة لمعنوية النموذج يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل وهو "وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".
- تشير نتائج جدول المعاملات Coefficients إلى معنوية جميع معاملات نموذج الانحدار الخطى المتعدد.
- ومن النتائج السابقة يتم رفض الفرض الفرعي الأول العدمي وقبول الفرض البديل وهو "وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر". كما يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد لهذا الأثر كما يلى:

$$ROAA=-4.018+0.047NPLTTL+0.080LPTNPL-0.038LTPSTLTTC+\varepsilon$$

٣-٤-٢-٢ اختبار الفرض الفرعي الثانى

ينص الفرض الفرعي الثانى على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار هذا الفرض ويمكن ايجاز أهم نتائجه كما فى الجداول التالية:

جدول (٥) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.808[a]	.652	.619	3.60242	.652	19.990	3	32	.000

a. Predictors: (Constant), LTPSTLTTC, LPTNPL, NPLTTL

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

جدول (٦) ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	778.277	3	259.426	19.990	.000[b]
	Residual	415.279	32	12.977		
	Total	1193.556	35			

a. Dependent Variable: ROAE

b. Predictors: (Constant), LTPSTLTTC, LPTNPL, NPLTTL

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

جدول (٧) Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-91.344-	52.172		-2.751-	.000
	NPLTTL	1.109	1.026	.473	3.081	.000
	LPTNPL	1.545	.588	.440	3.625	.000
	LTPSTLTTC	-.663-	.243	-1.044-	-3.725-	.000

a. Dependent Variable: ROAE

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

يتضح من الجداول السابقة ما يلى:

– تشير نتائج الجدول رقم (٥) إلى معنوية النموذج المقترح لقياس أثر جودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية Sig ٠,٠٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥، كذلك بلغ معامل الارتباط له R ٠,٨٠٨ ويشير ذلك لقوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر ، كما بلغ معامل التحديد له R Square ٠,٦٥٢ وهذا يوضح أن المتغيرات المستقلة وهى جودة الأصول تفسر ٦٥,٢% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

- تشير نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار الخطى المتعدد إلى أن مستوى المعنوية Sig بلغ ٠,٠٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، ونتيجة لمعنوية النموذج يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو "وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".
- تشير نتائج جدول المعاملات Coefficients إلى معنوية جميع معاملات نموذج الانحدار الخطى المتعدد.
- ومن النتائج السابقة يتم رفض الفرض الفرعي الثاني العدمي وقبول الفرض البديل وهو "وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر". كما يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد لهذا الأثر كما يلى:

$$ROAE=-91.344+1.109NPLTTL+1.545LPTNPL-0.663LTPSTLTTC+\varepsilon$$

٣-٤-٢-٣ اختبار الفرض الفرعي الثالث

ينص الفرض الفرعي الثالث على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار هذا الفرض ويمكن ايجاز أهم نتائجه كما فى الجداول التالية:

جدول (٨) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.816[a]	.666	.635	.42091	.666	21.310	3	32	.000

a. Predictors: (Constant), LTPSTLTTC, LPTNPL, NPLTTL

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

جدول (٩) ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.326	3	3.775	21.310	.000[b]
	Residual	5.669	32	.177		
	Total	16.996	35			

a. Dependent Variable: NIM

b. Predictors: (Constant), LTPSTLTTC, LPTNPL, NPLTTL

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

جدول (١٠) Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-24.925-	6.096		-4.089-	.000
	NPLTTL	-.023-	.120	-.082-	-3.190-	.000
	LPTNPL	.299	.069	.714	4.351	.000
	LTPSTLTTC	-.009-	.028	-.115-	-3.307-	.000

a. Dependent Variable: NIM

المصدر: مخرجات (SPSS, Version,24)

يتضح من الجداول السابقة ما يلى:

- تشير نتائج الجدول رقم (٨) إلى معنوية النموذج المقترح لقياس أثر جودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية Sig ٠,٠٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥، كذلك بلغ معامل الارتباط له R ٠,٨١٦ ويشير ذلك لقوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، كما بلغ معامل التحديد له R Square ٠,٦٦٦ وهذا يوضح أن المتغيرات المستقلة وهى جودة الأصول تفسر ٦٦,٦% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- تشير نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار الخطى المتعدد إلى أن مستوى المعنوية قيمة Sig بلغ ٠,٠٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، ونتيجة لمعنوية نموذج الانحدار الخطى المتعدد يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل وهو "وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".
- تشير نتائج جدول المعاملات Coefficients إلى معنوية جميع معاملات نموذج الانحدار الخطى المتعدد.
- ومن النتائج السابقة يتم رفض الفرض الفرعي الثالث العدمي وقبول الفرض البديل وهو "وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد لهذا الأثر كما يلى:

$$NIM=-24.925-0.023NPLTTL+0.299LPTNPL-0.009LTPSTLTTC+\varepsilon$$

٣-٥ نتائج الدراسة التطبيقية

توصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى:

- رفض الفرض الفرعي العدمي الأول وهو H0-1a " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"، وقبول الفرض البديل.
- رفض الفرض الفرعي العدمي الثاني وهو H0-1b "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"، وقبول الفرض البديل.
- رفض الفرض الفرعي العدمي الثالث وهو H0-1c "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"، وقبول الفرض البديل.

وبناًء على ما سبق، فقد **توصل الباحث** إلى رفض الفرض العدمي الرئيسي وهو H0-1 " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر"، وقبول الفرض البديل.

٤- خلاصة البحث ونتائجه والتوصيات

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر. وقد تم استخدام بيانات ربع سنوية لعدد ٢٥ بنكًا تجاريًا يعمل فى مصر خلال تسع سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩، مع تحليل هذه البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد.

وقد توصل **الباحث** إلى: رفض الفرض العدمي الرئيسي وقبول الفرض البديل وهو "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على ربحية البنوك التجارية العاملة فى مصر" ، كما توصل الباحث إلى:

- رفض الفرض الفرعي العدمي الأول وقبول الفرض البديل وهو "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".
- رفض الفرض الفرعي العدمى الثاني وقبول الفرض البديل وهو "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".
- رفض الفرض الفرعي العدمى الثالث وقبول الفرض البديل وهو "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على صافى هامش العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

ويوصى الباحث بما يلى:

- تطبيق البنوك التجارية العاملة فى مصر للنموذج المحاسبي الذى اقترحه الباحث لقياس أثر جودة أصولها على ربحيتها.
- ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة فى مصر بالعمل الدؤوب على تحسين جودة أصولها لتعظيم ربحيتها.
- يجب على البنوك التجارية العاملة فى مصر مراقبة ومتابعة قروضها بشكل مستمر لتحسين الادارة الجيدة لهذه القروض.
- قيام البنوك التجارية العاملة فى مصر بالإفصاح المحاسبي العادل عن جودة أصولها.
- ضرورة قيام مجلس المعايير الدولية للتقرير المالى بتوفير إرشادات محاسبية بشأن القياس المحاسبي لجودة الأصول؛ تصنيف القروض؛ وكيفية تقدير مخصصات القروض الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة مخاطر القروض غير المنتظمة المتوقعة.
- ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة فى مصر بتطبيق IFRS.9 خاصة فيما يتعلق بتقدير مخصصات القروض واحتسابها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية فى مجال:

- أثر الإفصاح المحاسبي العادل عن جودة الأصول على القيمة السوقية للمنشاة.
- أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول على تخفيض مخاطر التشغيل.
- أثر دقة تقدير مخصصات القروض على استمرارية المنشأة.
- أثر تطبيق IFRS 9 على ربحية البنوك التجارية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

البنك المركزي المصري. التقارير السنوية؛ والمجلات الاقتصادية، والسلاسل الزمنية، خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٠١٨/٢٠١٩ Retrieved from: http:/www.cbe.org.eg

ـــــــــــ. تقارير الاستقرار المالي، خلال الفترة من ٢٠١٤: ٢٠١٨ Retrieved from: http:/www.cbe.org.eg

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abata, Matthew Adeolu. (2014). Assets quality and bank performance: A Study of Commercial Banks in Nigeria. ***Research Journal of Finance and Accounting***, Vol. 5, No.1, pp.39: 44.

Adebisi, Joseph Femi., & Matthew, Okike Benjamin. (2015). The impact of non-performing loans on firm profitability: A focus on the Nigerian banking industry. *American Research* ***Journal of Business and Management***, Vol. 1, No 4, pp. 1:7.

Ahamed, Mostak. (2017). Asset quality, non-interest income, and bank profitability: Evidence from Indian banks. *Economic* ***Modelling***, 63,pp. 1:14.

Akan, Henry W., and Vivian, Akani. (2018). Theoretical Perspectives of Earnings, Profitability and Asset Quality in Banking: Descriptive Evidence from Nigeria Economy. ***World Journal of Finance and Investment Research***, Vol. 3, No.1, pp.1:24.

Akter, Rozina., and Roy, Jewel Kumar. (2017). The Impacts of Non-Performing Loan on Profitability: An Empirical Study on Banking Sector of Dhaka Stock Exchange. ***International***

Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 3, pp.126: 132.

Baasi, Michael Nyarko. (2018). Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks - A Study of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange. ***Global Journal of Management and Business Research,*** Vol. 18, Issue 2, pp.38: 47.

Bholat, David., Lastra, Rosa., Markose, Sheri.,Miglionico, Andrea., and Sen, Kallol. (2016). Non-performing loans at the dawn of IFRS 9: regulatory and accounting treatment of asset quality, Staff Working Paper No. 594, Bank of England.

Bouzgarrou, Houssam., Jouida, Sameh., and Louhichi ,Waël. (2018). Bank profitability during and before the financial crisis: Domestic versus foreign banks. ***Research in International Business and Finance***, Vol. 44, pp. 26:39.

Do, Hoai Linh., Ngoa, Thanh Xuan., and Phunga, Quoc Anh. (2020). The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks: Case of Vietnam. ***Accounting***, vol. 6, pp. 373: 386.

Ihsan, Anjum., Rehman, Shafiq ur., and Jadoon, Mushtaq Ahmad .(2016). Comparative analysis of asset quality: Evidence from the public and private sector banks of Pakistan. ***Abasyn Journal of Social Sciences***, Vol. 9, Issue 1,pp. 281:301.

International Accounting Standards Board (IASB), International Financial Reporting Standards (IFRS 9) .(2014). Financial instruments.

Islam, Asadul., Sarker, Nazirul Islam., Rahman, Mahabub., Sultana, Arifin., and Prodhan, Shafiullah. (2017). Determinants of Profitability of

Commercial Banks in Bangladesh. ***International Journal of Banking and Financial Law***, Vol. 1, issue 1, pp. 1: 11.

Johnson, Joel Ezekiel Ahorko. (2018). Examining the Impact of Non-Performing Loans on Bank Performance in Ghana: A Case of Local and Foreign Banks. ***Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)***, vol. 7, issue 1, pp.2640: 2666.

Kaczmarczy, Katarzyna. (2019). Methods for calculating loan profitability for bank, ***Central European Review of Economics & Finance***, Vol. 29, No. 1, pp.5:22.

Kadioglu, Eyup., Telceken, Niyazi., and Ocal, Nurcan. (2017). Effect of the Asset Quality on the Bank Profitability. ***International Journal of Economics and Finance***; Vol. 9, No. 7, pp.60: 68.

Kasavica, Petar., and Jović, Zoran. (2015). Impact of asset quality on bank profitability - Case Study. ***Industrija***, Vol.43, No.4, pp. 105: 128.

Kerbl, Stefan and Sigmund, Michael. (2017). Negative Interest Rates: Forecasting Banks' Profitability in a New Environment. Available at SSRN: https://ssrn.com/ abstract=2901932 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn. 2901932.

Kingu, Peter Stephen,. Macha, Salvio , and Gwahula, Raphael. (2018). Impact of Non-Performing Loans on Bank's Profitability: Empirical Evidence from Commercial Banks in Tanzania. ***International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM)***, 6, Issue 1, pp.-71:79.

Laryea, Esther., Gyamfi, Matthew Ntow., and Alu, Angela Azumah. (2016). Nonperforming loans and bank profitability: evidence from an emerging market. ***African Journal of Economic and Management Studies***, vol. 7, issue 4, pp.462:481.

Mehta, Anupam., and Bhavani, Ganga. (2017). What Determines Banks' Profitability? Evidence from Emerging Markets—the Case of the UAE Banking Sector. ***Accounting and Finance Research***, Vol. 6, No.1,pp.77:88.

Piatti, Domenico., and Cincinelli, Peter. (2019). Does the threshold matter? The impact of the monitoring activity on non-performing loans :Evidence from the Italian banking system. ***Managerial Finance***, Vol. 45 No. 2, pp. 190:221.

Psaila, Ayrton., Spiteri, Jonathan J., and Grima, Simon. (2019). The impact of non-performing loans on the profitability of listed Euro-Mediterranean commercial banks. ***International Journal of Economics and Business Administration***, vol. 7, issue 4, pp.166:196.

Salike, Nimesh., China, Suzhou., and Ao, Biao. (2017). Determinants of bank's profitability: Role of poor asset quality in Asia. ***China Finance Review International***, Vol. 8 No. 2, pp. 216:231.

Swamy, V. (2015). Modelling bank asset quality and profitability: An empirical assessment. Economics Discussion Papers. Retrieved from https://www.econstor.eu/handle/ 10419/109515.

Tumwine, Sulait., Sejjaaka, Samuel., Bbaale, Edward, Edward Bbaale., and Kamukama Nixon. (2018). Determinants of interest rate in emerging markets: A study of banking financial institutions in Uganda, ***World Journal of Entrepreneurship, Management***

and Sustainable Development, vol. 14, issue 3, 14:3, pp.267:290.

Ugoani, John. (2016). Nonperforming Loans Portfolio and Its Effect on Bank Profitability in Nigeria. ***Independent Journal of Management & Production***, Vol. 7, No. 2, 303: 319.

Yeltulme, Mwinlaaru, Peter., Kwesi, Ofori, Isaac., Agyeman Adiyiah, Kwadwo., and Adu-Asare, Idun, Anthony. (2017). Non-Performing Loans and Universal Bank's Profitability. Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 82902, Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/82902/.

Yurttadur, Mustafa., Celiktas, Ender., and Celiktas, Ebru. (2019).The Place of Non-performing Loans in the Turkish Banking Sector. ***Procedia Computer Science***, Vol 158, pp.766:771.